المؤسسة وتطورها عبر المدارس الفكرية

تمهيد:

تعد المؤسسة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، فهي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث أنها تعبر عن واقع اقتصادي واجتماعي وقانوني، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة، وتمثل في نفس الوقت جزءا لا يتجزأ من البيئة التحتية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع مهما كان. فالمؤسسة بهذا المنظور لها وظائفها الخاصة بها والمتميزة عن الوظائف لمختلف الهيئات الأخرى المشابهة لها، لهذا فهي تعتبر الهيكل القائم والمحرك الأساسي لاقتصاديات العالم، فميزات المؤسسة تختلف من مجتمع لآخر وفي نفس المجتمع تختلف من وقت لآخر وبذلك نجدها تعاني في بعض الأوقات نظرا لعدم الاستقرار أو نتيجة لجملة من المتغيرات المتسارعة التي تمس مجالات مختلفة، وبالتالي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن السيطرة عليها وهي بذلك تشكل تهديدا مستمرا عليها، لذا تسعى دوما هذه الأخيرة إلى محاولة التكيف والتعايش مع المتغيرات بل أكثر من ذلك إلى الاعتماد على تلك المتغيرات واستثمارها لصالح المؤسسة من خلال العمل المستمر على التنبؤ المستقبلي والترصد على مختلف التقلبات التي قد تطرأ على محيطها كونه يتحكم في طبيعة أنشطة المؤسسات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1- مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة الخلية الأساسية في اقتصاد أي بلد والمحور الأساسي الذي يدور حوله علم إدارة الأعمال، حيث أن تحديد الإطار المفاهيمي من خلال إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد أهمها:

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في هذا القرن.
- تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين، وعليه إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة.

ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف، وبالتالي يمكن تعريف المؤسسة على أنها:

- "اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى".
- "جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، وهي منظمة مجهزة توزع فيها المسؤوليات، ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية، المادية، المالية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، بغرض تحقيق أهدافها".
- "مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة، قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع".

2- مختلف المناهج والمقاربات في تحليل ودراسة المؤسسة:

كما ذكرنا سابقا فإن الوصول إلى تعريف جامع وشامل للمؤسسة الاقتصادية يعتبر من الصعوبة للباحثين والدارسين، نظرا للاختلافات الفكرية بين رواد علم الإدارة والباحثين فيه، وقد جاءت مجموعة من المقاربات والمناهج من أجل تبسيط ذلك وتكمن أهميتها في تفعيل نشاط المؤسسة، حيث تمثلت هذه المقاربات فيما يلي:

- **المؤسسة كعون اقتصادي:** يتم تعريف المؤسسة الاقتصادية وفقا لهذه المقاربة بأنها هي التي تقوم بتوليف عناصر الإنتاج بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للسوق، لذلك فهي تلبي حاجات أي تلبي طلب.
- **المؤسسة كتنظيم اجتماعي:** ترتكز هذه المقاربة على مفهوم المجموعة الاجتماعية وعليه تعرف وفقا لهذه المقاربة بأنها مجموعة أفراد تشارك وتساهم جماعيا داخل تنظيم مهيكل في إنتاج سلع وخدمات، حيث أن نجاح المؤسسة وتطورها واستمراريتها أو حتى فشلها مرهون بصورة مباشرة بنوعية العنصر البشري ومدى تفانيه واندفاعه في العمل وكذا قدرته في الاندماج ضمن المؤسسة.
- **المؤسسة كنظام:** يرتكز هذا المنظور للمؤسسة على مفهوم النظام، هذا الأخير الذي يعبر عن مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها بالعديد من العلاقات على أن يبقى المجموع منتظما، ومتساندا بغية تحقيق هدف مشترك. وبالتالي تعريف المؤسسة وفقا لهذه المقاربة بأنها نظام يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية، التي يعتمد كل جزء منها على الآخر وتتداخل العلاقات فيما بينها وبين المتغيرات الخارجية المحيطة بها لتحقيق الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها.

3- خصائص المؤسسة الاقتصادية: إن الخصائص والمقومات التي نتكلم عنها هنا هي تلك التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية أينما كانت سواء في بلد متقدم صناعيا أو في طريق التنمية، غير أن المؤسسة العادية لها صفات ذاتية يمكن الاستعانة بها للتعرف على مكانتها من خلال نقاط قوتها وضعفها. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- **خاصية الهيكل الملائم للمؤسسة:** يعتبر الهيكل أساسا وأساسي في نفس الوقت في تكوين وتحديد وضعية المؤسسة، فهو الذي يسهل لنا مسألة التنظيم وتقسيم المسؤوليات على اختلاف المستويات ضمن المؤسسة وعليه تسهيل عملية اتخاذ مختلف القرارات فيها. فكلما كانت الهيكلة واضحة معبرة جدا عن العلاقات والتبادلات بين مختلف الأقسام والوظائف من جهة ومرنة في سهيل عملية إحداث التغيرات المرتبطة بالمحيط والإستراتجية من جهة أخرى، كلما كانت أكثر ملائمة ومساعدة على تحقيق الأهداف وبالتالي تتخذ صورة الأداة الجيدة والأحسن في تسيير نشاط المؤسسة.
- **خاصية التقرب من المستهلك:** إن المؤسسات الاقتصادية سواء باختلاف أنواعها وأشكالها وحتى اختلاف القنوات التي تنشط فيها فإن وجودها من عدمها مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود المستهلك الفعلي أو حتى المتوقع، وباعتبار أن المستقبل أو بعبارة أخرى الدراسات الاستشرافية المستقبلية تنصح بأن يتم إدراج ضمن هياكل المؤسسة الاقتصادية فرع يتولى دراسة مختلف سلوكيات المستهلك من أجل التوجه نحو السوق ومعرفة مختلف حاجات السوق التنافسي، وهذا يعني أنه على المؤسسة المساهمة في الحياة الاقتصادية بتقديم دراسات قصد التعرف على الاحتياجات والرغبات الاستهلاكية سواء من الناحية الكمية أو حتى النوعية وتقديم الجودة المطلوبة لمختلف المستهلكين.
- **خاصية اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات:** إن مميزات المؤسسة في الدول المتقدمة والتي تعتمد على تكنولوجيات عالية، تنطوي مثل هذه التكنولوجيات على مختلف الوسائل التقنية والآلية الحديثة والتي ترتبط بكيفية أو أخرى بالمعلومات، إذ أن خاصيتها تمكنها من الحصول على جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات موثقة بصورة آلية ويمكن الاعتماد عليها أي أن المعلومة تتحول الى مصدر موثوق فيتم تخزينها أو استخراجها متى حصل الطلب عليها، معتمدين في ذلك دائما على التكنولوجيا الحديثة للإعلام أو الاتصال، أي تكريس مبادئ البحث العلمي في خدمة المؤسسة الاقتصادية.
- **خاصية الاعتماد على الإبداع والتجديد:** المقصود بالإبداع هنا التكنولوجي المرتبط بالمنتوجات وطرق الإنتاج، إذ أنه المصدر الأساسي للقوى التنافسية، أما التجديد فهو تعبير ايجابي من شأنه أن يساعد عل تحسين التسيير والأداء ويدخل ضمن هذا التجديد طرق تسيير الأفكار والتنظيم.

وانطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تتصف بها المؤسسة وهي كالتالي:

- إن المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها للحقوق و الصلاحيات و من حيث واجباتها و مسؤولياتها.
- قدرتها على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف مواتية.
- التحديد الواضح والجلي للأهداف والأساليب التي تزاول نشاطها في حدودها.
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها، وذلك لضمان وفرة المواد الأولية وكذا الموارد المالية عن طريق الاعتمادات، الإيرادات والقروض.
- مساهمة المؤسسة في نمو الدخل الوطني باعتبارها وحدة اقتصادية.
- المؤسسة كنظام مشكل من هياكل يمكن وصفها بأنها عناصر ثابتة لفترة معينة مثل هياكل الإنتاج والتوزيع.

4- الموارد المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية:

تتكون المؤسسة من العناصر والموارد التالية:

- **الموارد البشرية:** تتمثل في مجموعة من العمال أي بعبارة أخرى حجم العمال والمكونين لجميع المصالح والوحدات المتمثلة لهياكل المؤسسة سواء كانوا مسيرين، عمال تنفيذ، مستشارين،...الخ.
- **الموارد المالية:** تتمثل في الاعتمادات المالية ورؤوس الأموال من مصادرها المختلفة والمقدمة من طرف الجهات المختصة وفق الخطة الاستثمارية العامة التي تتبعها المؤسسة.
- **الموارد المادية:** يقصد بها الأصول المنتجة بما فيها أجهزة الإنتاج المختلفة والآلات والمعدات وتجهيزات المكاتب ومعدات النقل، إلى جانب الأصول الثابتة والمتمثلة في المباني والأراضي الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

5- أهمية المؤسسة الاقتصادية:

إن وجود المؤسسات الاقتصادية داخل المجتمع أي في حيز زماني ومكاني يجعلها تؤثر وتتأثر به، ومن خلال هذا التأثير تظهر لنا أهمية المؤسسة الاقتصادية والمصنفة في نوعين أساسيين:

الأهمية الاجتماعية:

- توفير مناصب شغل من خلال امتصاص البطالة في المجتمع حسب حجم المؤسسة ونوع النشاط والتكنولوجيا المتبعة في هذه المؤسسة.
- التأثير على الأجور بسبب قوة استقطابها لليد العاملة وتحويل العمال إلى قطاع معين.
- دفع عجلة التغيير وذلك بإنشاء مساكن للعمال وإعداد الطرق والمرافق العامة وظهور تجمعات سكانية.

الأهمية الاقتصادية:

- ظهور منشآت تجارية جديدة بسبب زيادة عدد السكان (العمال)، وبالتالي ضرورة القيام بإعداد منشآت تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال.
- التأثير على الاستهلاك من خلال زيادة المبيعات وتنوعها هذا ما يؤدي إلى المنافسة وبالتالي انخفاض الأسعار مع تنوع في السلع المعروضة.

6- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها سواء عامة أو خاصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف باختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ويمكن تقسيم هذه الأهداف كما يلي:

✓ **الأهداف الاجتماعية:** من الأهداف التي يمكن أن تدخل ضمن هذا النوع ما يلي:

- **ضمان مستوى مقبول للأجور:** فالعامل هو العنصر الأساسي وله حق قانوني، حيث يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، فهم يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعد هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، باعتبارهم العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي والمستوى المعيشي.
- **تحسين المستوى المعيشي للعمال:** إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتجات جديدة، أي تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مادية ومالية أكثر فأكثر للعامل من جهة و للمؤسسة من جهة أخرى.
- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** حيث تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص تختلف مستوياتهم العلمية، وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل وأجهزة مختصة تقوم بذلك مثل مجلس العمال.
- **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل:التأمين الصحي ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى تخصيص سكنات سواء وظيفية أو العادية لعمالها. مع العلم أن هذه العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها العمال بشكل عفوي، بل كانت نتيجة لنضال الطبقة العاملة وبعض الأحزاب العمالية.

✓ **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل مختلف الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك بواسطة الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والتدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ هذه الخطط والبرنامج وذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية والإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** عند قيام المؤسسات بعملية بيع منتجاتها فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة بها، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي أو الدولي.
- **تخفيض التكاليف:** تبحث المؤسسة عن مواقع الوفر من أجل استنفاذها وبالتالي استغلال الاحتياطات استغلال أمثل أو الوصول إلى تكاليف بأقل مستوى ممكن.
- **تعظيم الربح:** يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية وتطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها، وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى والاستمرار في الوجود.و هناك مجموعة من القرارات لتعظيم الربح:
  - زيادة السعر مع ثبات التكلفة.
  - زيادة السعر مع زيادة التكلفة (بشرط نسبة الزيادة في التكاليف تكون أقل من نسبة الزيادة في السعر).

- تخفيض السعر مع ثبات التكلفة.
- تخفيض السعر مع تخفيض التكلفة (بشرط نسبة التخفيض في التكاليف أكبر إلى حد معين من نسبة تخفيض السعر).

- **إيجاد مركز تنافسي جيد في السوق:** وذلك عن طريق المنافسة مع مؤسسات أخرى من خلال أبعاد متمثلة في: السعر المناسب، النوعية المناسبة، الكمية المناسبة، الوقت المناسب، طريقة الدفع المناسبة، ووجود مواقع معلوماتية مناسبة).

✓ **الأهداف الثقافية والرياضية:** تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **توفير وسائل ترفيهية وثقافية:** تشمل المؤسسات أيضا الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة التي توفرها للعمال وحتى لأولادهم من مسرح ومكتبات ورحلات، نظرا لتأثير هذا الجانب على المستوى الفكري للعامل وبالتالي تحسين مستواه.
- **تأهيل العمال وتدريبهم:** مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.
- **تخصيص أوقات الرياضة:** تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد مما يجعل العامل يتخلص من الملل ويحتفظ بصحة جيدة، فهي تعتبر بمثابة عناصر جد مفيدة تعطي العامل الاستعداد للعمل والتحفيز وبالتالي تحسن كل من الإنتاج والإنتاجية.

✓ **الأهداف التكنولوجية:** من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة ما يلي:

- **البحث والتنمية:** حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.
- **مساندة ودعم السياسة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي:** حيث تساعد المؤسسة الدولة في مجال البحث والتطوير وبالتالي تنفيذ الخطة التنموية المسطرة من طرف الدولة، من خلال التنسيق بين مختلف الجهات من مؤسسات البحث العلمي، جامعات ومؤسسات اقتصادية وغيرها كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

7- تصنيف المؤسسة الاقتصادية:

توجد عدة أصناف للمؤسسة الاقتصادية، ويقوم هذا التصنيف على أساس عدة معايير هي:

➢ **حسب المعيار القانوني:** و من خلال هذا المعيار يتجلى لنا أن المؤسسات تنقسم إلى نوعين حسب الطبيعة القانونية سواء تكون عبارة عن مؤسسات فردية أو جماعية وقد تكون مؤسسات تقوم على أساس الاعتبار الشخصي:

- **المؤسسات الفردية:** هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو تشترك في ملكيتها عائلة واحدة، وقد تؤول هذه المؤسسة بطبيعة الحال إلى الورثة بعد هلاك المالك أو تنتقل إلى الغير عن طريق وسائل نقل الملكية القانونية أو تخضع ملكية هذه الأخيرة عن طريق الاندماج، كما تشكل هذه المؤسسة جزء من رأس مال في إنشاء مؤسسة أخرى وبالتالي صاحب المشروع أو النشاط يعتبر هو المسؤول عن نتائج أعمال هذه المؤسسة، فهي تعتبر محدودة النشاط وتمتاز بسهولة التنظيم.
- **المؤسسات الجماعية:** تكون في شكل شركات والتي تمتاز بالإدارة والمساهمة عن طريق الجانب البشري والمالي، وقد تأخذ شكل التعاون ما بين شخصين أو أكثر في إحداث شخص معنوي جديد وملكية هذا الشخص المعنوي مستقلة كل الاستقلال عن أعضاء الشركة أو الشركاء انطلاقا من مبدأ استقلالية الذمة المالية ما بين الشخص المعنوي والشركاء. وهي بدورها تنقسم إلى نوعين:

أولا: شركة الأشخاص والمتمثلة في شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة ذات المسؤولية المحدودة، و هي شركات سهلة التكوين فهي تحتاج لعقد شركاء يتضمن مجموعة من الشروط القانونية، وهدف المؤسسة هو تحقيق الأرباح وتوزيعها على الشركاء، أما المسؤولية فيها هي مسؤولية تضامنية وغير محدودة إذا تعلق الأمر بالنسبة لشركة التضامن مثلا. وقد تكون محدودة إذا تعلق الأمر بشركة ذات المسؤولية المحدودة كمثال آخر، أي حدود المسؤولية التضامنية تكون في حدود الحصة كما هو الحال بالنسبة لشركة التوصية البسيطة بالأسهم.

ثانيا: شركة الأموال فهي على عكس شركة الأشخاص، لأن شركة الأموال الاعتبار القانوني القائم ما بين الشركاء فيها مرده الحصة المقدمة فقط، أي أن الاعتبار الشخصي مستبعد بصورة نهائية وعليه فإن الشريك مسؤول بحسب الحصة المقدمة و مثال على ذلك شركة المساهمة والتوصية بالأسهم.

- **حسب معيار طبيعة الملكية:** يتم تقسيم المؤسسة حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

- المؤسسات الخاصة هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد وتخضع في نظامها القانوني إلى أحكام القانون الخاص (القانون التجاري)، وهي مجموعة من الأفراد سواء طبيعية أو معنوية وتنشط في السوق وفقا لقانون العرض والطلب بغية تحقيق هدف اقتصادي، فرأسمالها هو خاص.
- المؤسسات العمومية: فهي مجموعة المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، بحيث تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.
- المؤسسات المختلطة: وهي بصورة عامة المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة بين القطاعين الخاص والعام، حيث تنشأ للقيام بمشروع اقتصادي معين يتم تحديد أهدافه وحجمه وشروطه ومدة حياته وتتم المساهمة في رأس المال من الطرفين، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة.

- **حسب معيار النشاط الاقتصادي:** توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى القطاعات التالية:

- **المؤسسات الصناعية:** وهي المؤسسات ذات الطابع الصناعي والمتخصصة في إنتاج المنتوجات الصناعية ووسائل الإنتاج وتتميز بالضخامة، حيث تتمثل في مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، وكذلك صناعات تحويل وتكرير للمواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها. وهي نوعين: مؤسسات صناعية تشغيلية أو استخراجية، مؤسسات صناعية تحويلية.
- **المؤسسات الفلاحية:** هي مؤسسات تهتم بالقطاع الزراعي وذلك بزيادة الإنتاجية للأرض وإصلاحها، وتتوفر على ثلاثة أنواع من الإنتاج: الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي.
- **المؤسسات التجارية:** هي مجموعة المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري بمختلف أنواعه وأشكاله، أي تحقيق قاعدة الشراء من أجل البيع وتحقيق المضاربة والوساطة التجارية، وكمثال ذلك المؤسسات التجارية التي تنشط في المجال الغذائي وكذلك المؤسسات الخدماتية التي تنشط في المجال السياحي.
- **المؤسسات المالية:** وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين، مؤسسات الضمان الاجتماعي، صناديق التوفير والاحتياط،...إلخ.
- **المؤسسات الخدماتية:** هي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات معينة كمؤسسة النقل وعيادة الطب ومؤسسات البريد والمواصلات و المؤسسات التي تنشط في مجال البحث العلمي.

- **حسب معيار الحجم:** يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما تترتب على أساسها المؤسسات، إلا أن هذا الحجم يقاس بعدة مؤشرات منها ما هو أقل أهمية ومنها ما هو يتسم بأهمية بالغة، ويعتمد على مؤشرات مختلفة حسب اختلاف القطاعات الاقتصادية. ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

- **حجم الأرض أو المحل المادي:** إن هذا العنصر الذي يعتبر سهل القياس يمكن استعماله خاصة في المؤسسات الزراعية التي تربط نشاطها بصورة مباشرة بالمساحة المستعملة والتي هي بحوزة المستغل لها.
- **رأس المال:** والذي يأخذ عدة أشكال منها:

- رأس المال القانوني: وهو رأس المال للمؤسسة عند التأسيس، والملاحظ أن المقارنة بهذا الأساس تتصادم مع زمن تأسيس المؤسسات نظرا لأن هذا الزمن له تأثير على الأموال المخصصة للمؤسسات.
- رأس المال الدائم: وهو يتكون من مجموعة رأس المال الذي تأسست به المؤسسة، بالإضافة إلى كل الاحتياطات والديون لأجل طويل، حيث تؤثر هذه العناصر في تكوين أصول المؤسسة التي تقابلها عادة.
- رأس المال التقني: وهو يعبر عن رأس المال الثابت بالمعنى الاقتصادي، وهذا يبدو أحسن المقاييس للمؤسسة الاقتصادية. ولكن إن كانت في نفس الفرع من النشاط الاقتصادي فلا يصح أن نقارن مثلا بين المؤسسة التجارية بواسطة هذا المقياس مع المؤسسة الصناعية لأن طبيعة الأولى لا تحتاج دائما إلى رأس المال الثابت.

- العمل: وهو عنصر مهم على الرغم من بساطته وسطحيته إذ يتميز بصعوبة القياس الحقيقي، حيث نستطيع أن نقيسه بالقيمة النقدية مقابل مدة زمنية أو تحديد وحدة أخرى من أجل القياس، وعلى الرغم من ذلك تبقى دائما نسبية لأنه لا يعطي حقيقة العمل المنجز سواء من حيث النوعية أو المردودية.

8- وظائف المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، والمتمثلة في:

- **الوظيفة الإدارية:** وهي تنسيق الموارد من خلال عمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة واتخاذ القرارات حتى يمكن الحصول على أهداف معينة.
- **الوظيفة المالية:** تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية، فهي تجمع بين أوجه الاستخدام المالي لرأس المال والحسابات المالية.
- **الوظيفة التموينية:** تتضمن الأنشطة المساعدة على توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وتخزينها بطريقة مناسبة، أي العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة، ومن هنا يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين وهما: مهمة الشراء ومهمة التخزين.
- **الوظيفة التسويقية:** يعرف التسويق على أنه مجموع العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، و كل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة من جهة أخرى حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها.
- **وظيفة الموارد البشرية:** تعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها، بما يمكّن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية.
- **الوظيفة الإنتاجية:** الإنتاج هو تلك الأنشطة التي تسمح بتحويل المدخلات (المواد الأولية ولوازم العمل) إلى مخرجات (منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة)، حيث يعتبر الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها والحافز على استمرارها وبقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية، وبالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة.

خلاصة:

لقد بدأ الاهتمام بالمشاكل التنظيمية منذ بداية القرن العشرين نتيجة لظهور العمل الجماعي ومبدأ التخصص وتقسيم العمل مما يوحي بمسايرة المؤسسة لتطور المجتمعات، فتطور المؤسسة مرهون بتطور ونمو المجتمع، فبقدر تطور وفعالية النظام الإداري للمؤسسة تكون فرص تحقيق التنمية قريبة المنال، لذلك قمنا بتقديم عرض مختصرا حول المؤسسة الاقتصادية من حيث تنظيمها الإداري ووظائفها وأهدافها والعناصر الأساسية المكونة لها وكذلك دورها على جميع الأصعدة. ولا يخفى لنا أن ما تواجهه المؤسسات الاقتصادية اليوم من عقبات وتحديات عديدة وتطورات مرتبطة بظاهرة انفتاح الأسواق من جراء الارتفاع الملحوظ في عدد المؤسسات على اختلاف نشاطها، يكون سببا مباشرا في اشتداد المنافسة وتأزم الوضع في الحقل التنافسي.

ومن خلال ما سبق نرى أنه بالإضافة للبعد الاقتصادي والدور الذي تلعبه المؤسسة الاقتصادية في توازنات السوق من عرض وطلب، تدفقات الأموال والموارد وتغيرات القيم السلعية والأسعار، فللمؤسسة أبعاد أخرى اجتماعية وإنسانية، وما تلعبه من أدوار في عملية التنمية وتحريك الثروة. ولعل ما جعلها تبلغ هذه الدرجة من النضج الاقتصادي والاجتماعي هو تطور مفهومها من خلال المقاربات المختلفة عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، حيث أن أهم مقاربة هي تلك المتعلقة بدورها كوحدة للإنتاج والتوزيع وأن تكون وحدة لاتخاذ القرارات لأن هذه الأخيرة لها علاقة تأثير وتأثر بالغايات والأهداف المسطرة وكذلك تحديد موقع المؤسسة بالنسبة لكل ما سبق.